ويفرق بان بنت الخال اقرب للام من بنت العم للام لان اباها الذي هو
الخال اقرب للام كذا قيل ح ل قريب وارث فلو فقد في الذكر الا ارث
والمحرمية كابن الخال وابن العمة او فقد الارث دون المحرمية كالخال
والعم للام وابيها الام او فقدت القرابة دون الارث كالمعتقة فلا
حضانة له اه والاقسام اربعة ثبوت الارث والمحرمية كالاب يثبت
الارث فقط كابن العم ففي هاتين الصورتين تثبت الحضانة فقط
كابن الخال ثبوت المحرمية فقط كالخال ففي هاتين لا تثبت الحضانة اه
بترتيب ولاية نكاح متعلق بثبت المقدر اي تثبت الحضانة للذكر
قريب وارث على ترتيب ولاية النكاح قدمت الاولى فتقدم اخت على
اخ وبنت اخ على ابن اخ ذكورة كعينين او انوثة كخالتين ان
صلحا فان لم يصلح الا احدهما تعين فلا تخيير ولو فضل احدهما
الاخر دينا بان كانا عدلين لكن احدهما ارجح عدالة تماسيا ان
الفاسق لا حضانة له ومقتضى القياس ان يجري مثله ذلك
في غير المسلمين بان يكون احدهما اعدل في دينه ويقدم اليهودي
او النصراني على الاخر ان كان حربيا او مجوسيا او مرتدا كما هو ظاهر
كالغلام في الانتساب كذا في خط المولف وفي ش الروض كالغلام في
الانتساب مرحومي وهو اي حصول ذلك موكول الخ
ويخير اي المميز الذي لا اب له ايضا بين ام وان علت وجد وان علا به
او غيره اي بعد فقد الجد لكن يخير حيث لا مخير حينئذ بين اب واختلفوا
اب ولو لام مع ان الاخت للاب مقدمة على الاخت للام ح ل الاول اقرب
منزل اي تهاي الام لانه كل يوم هذا في من منزلها بعيدا اما من
منزلها قريبا فلا بأس بدخولها كل يوم قاله الماوردي ثم راج
واذا اختار هاي الام ذكر الخ فعندها ليلا اي يكون ليلا على ما يليق
به اي وان لم تكن صنعة ابيه بل الواجب اللائق به هو كابن التجار لكنه عاقل
حاذق جدا فلا يليق به ان يكون حمارا وكابن عالم في غاية من البلادة

وعدم

وعدم المعرفة فلا يليق به ان يكون عالما وهكذا فلذلك غير المصالح
به لان ذلك من مصالحه واجرة ذلك في مال الولد ان وجد والا
فعلى من عليه نفقته اه م ر يقال الادب والصلاح على الله
وعلي في الاول للتاكيد وفي الثاني للتفضل والكرم قال
غيرها اي فينبغي استصحاب الاصل يوم في سنة ليتم
ثبوت الحضانة ر في ذلك لوليه ولما رايهم كلاما في الانعام والاوقب
ان الحاكم يستثبت عنه زمن اغمائه ولو قبل بحيي ما مر في النكاح
لم يبعد م ر فيثبت امر الولد كذا في خط الشوبري وفي ش الروض
فيثبت الامر حومي مالم تتزوج فلو نكحت قال الرافعي
صار الاب احق بالولد الا ان يكون الولد مميزا فيخاف ان يفتنه
في دينه فلا يترك عنده قال النووي الصحيح الذي عليه الجمهور
انه لا حضانة لكافر على مسلم فلا حضانة هنا للاب تزوجي
في الولد ما ذكره ثم في الشرط الثالث من قوله فيحضنه
اقاربه المسلمون اه قلا تفعل فلا حضانة لكافر على مسلم
حاصله ان الصور اربع مسلم على مسلم كافر على كافر مسلم على
كافر فهي هذه الصور تثبت الحضانة كافر على مسلم ففي هذه
الصورة لا حضانة ان وقع نزاع اي قبل ان يتسلم الحاضن
المحضون والا قبل قول الحاضن في الاهلية مرحوميا
والخلو من الزوج قضية اطلاقه انه لا فرق في الخلو من الزوج
بين الطلاق الرجعي وغيره وهو المذهب المنصوص لانه
انما سقط حقها بالنكاح لاشتغالها بالاستمتاع وبالطلاق
الرجعي يحرم الاستمتاع كما يحرم بالطلاق البائن ثم المتوفى
مع بصرف فلا حضانة لمن تزوجت به اي لامراة تزوجت بمن لا حق
له في الحضانة وعبارة النصيحة فلو خالعها او سقط بالمدة منصوبة
اج واول كل مكسور ان تكون الحاضنة مرضعة لها هذا راي ض